

## الإدارة العامة للمحاماة

### من أقسام الإدارة العامة للمحاماة قسم المتابعة

يعد قسم المتابعة في الإدارة هو القسم المختص بمتابعة مكاتب المحامين، وذلك من خلال جولات وزيارات لمكاتبهم أو الاتصال بهم هاتفياً وطلب تقرير مفصل عن أعمال المكتب والعاملين به. يقوم فريق من قسم المتابعة بالجولات التفتيشية عن طريق زيارة المكاتب لمعرفة الأعمال التي تقوم بها ومتابعة نظامية المكتب وإعداد تقرير شامل له ومن يعمل به من مستشاريين قانونيين وشرعيين سعوديين أو غير سعوديين، وكذلك يتم التنبيه على المخالفات إن وجدت وإبلاغ المحامي بها ويطلب منه تصحيحها ويعطى مهلة لذلك.

مكاتب المحاماة المتميزة فإنه يتم توجيه خطابات شكر وتقدير على ما بذلوه من العمل والتقدير بنظام المحاماة ولائحته التنفيذية.

وتكون الزيارات من وقت لآخر فقد تكون أثناء وقت الدوام الرسمي الفترة الصباحية وقد تكون في الفترة المسائية وذلك حسب المصلحة والضرورة، وقد أثمرت هذه الجولات ولله الحمد في إيجاد وسيلة اتصال وتعاون بين الإدارة والمحامين، فيها يتم مناقشة المواضيع التي تخصهم والمشكلات والعقبات التي قد يواجهونها لتذليلها لهم والأخذ بأرائهم واقتراحاتهم ودراساتها في الإدارة وكل ما له علاقة بالمهنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد تم زيارة العديد من مكاتب المحاماة في مدن المملكة، وقد نتج عن هذه الزيارات الآتي:  
١ - توجيه عدة خطابات للمحامين لإبلاغهم بالمخالفات التي تم تسجيلها، وإعطاؤهم مهلة لتصحيحها.

٢ - إغلاق بعض المكاتب لعدم وجود ترخيص مزاولة مهنة المحاماة وإحالة البعض إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لانتحالهم صفة المحامي لإكمال اللازم حسب الاختصاص.

٣ - إغلاق أحد مكاتب المحاماة أربعة أشهر بناء على قرار صادر من لجنة تأديب المحامين.

٤ - دراسة مجموعة من المكاتب لتصحيح وضعها وفق نظام المحاماة.  
٥ - توجيه عدد من خطابات الشكر للمكاتب المتميزة.

كما يقوم قسم المتابعة في الإدارة باستقبال الشكاوي المرفوعة ضد المحامين واستكمال الأوراق والمستندات المطلوبة تمهيداً لعرضها على المدعي العام.

وأختم بدعاء الله العلي القدير بأن يديم التوفيق والسداد لوزارة العدل بشكل عام والإدارة العامة للمحاماة بشكل خاص وتحقيق ما تصبو إليه بإذن الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

الباحث الشرعي بقسم المتابعة  
عبدالله بن محمد الشبيب

## الاندماجات وأثرها في تطوير مهنة المحاماة

والتَّوَّابِ . . ﴿ [المائدة : ٢] ، وقال المصطفى ﷺ: «يد الله مع الجماعة»، وقال المصطفى ﷺ: «إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وغير ذلك من الإرشادات التي تحث على المشاركة والاجتماع، والشراكات في مجال المحاماة والاستشارات تهدف إلى تنمية وتبادل الخبرات القانونية بين مكاتب المحاماة سواء كان ذلك في الجوانب النظرية والفقهية أو في الجوانب التطبيقية والعملية مما يحقق الارتقاء بمستوى الأداء والممارسة ويضمن لها البقاء والانتشار والنمو المهني والاقتصادي، فالعمل الجماعي هو السبيل الأمثل لمحاولة الارتقاء والنهوض بأساليب العمل في أي مهنة وخصوصاً مهنة الاستشارات والمحاماة والارتكاز على ذلك هو المعول عليه للصمود والبقاء.

وقد أولى نظام المحاماة ولائحته التنفيذية اهتمامه بهذا الجانب ونص في المادة العاشرة من نظام المحاماة على أنه: «يجوز تكوين شركة مهنية للمحاماة بين اثنين أو أكثر من المقيدین في الجدول وفقاً لما يقضي به نظام الشركات المهنية».

ومما يضمن نجاح الشراكات في مجال الاستشارات والمحاماة القناعة أولاً بأن الاندماج والاجتماع هو الطريق الصحيح للحاق بركب العالم المتقدم فإذا وجدت القناعة بذلك ووجدت الإرادة الصادقة بالارتقاء بمستوى المهنة وخلق آجواء للحوار وتبادل وجهات النظر فيما بين الزملاء من أفراد أسرة المحاماة واستشعر المحامون تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية فإنه بإذن الله سيكتب لهذا الاندماج النجاح والبقاء ومنافسة الآخرين وذلك بالتخطيط المتقن المحددة أهدافه والموزعة أدواره.

الباحث بقسم تطوير المهنة  
عمر بن عبدالعزيز الخريف

لا يزال واقع العمل في مجال المحاماة والاستشارات القانونية في بلادنا قائماً -في الغالب- على أساس فردي يفتقر إلى مبدأ التعاون والمشاركة في أداء العمل ومناقشة القضايا، في حين نجد أن المحامين في الدول الأخرى قد عملوا تحت كيان واحد ومظلة واحدة وفضلوا الاندماج على العمل الفردي لما في العمل الجماعي من رقي بأداء العمل وتحقيق للتكامل فيه، فكثيراً ما يحصل القصور في عمل الفرد وسرعان ما يتلاشى ذلك التقصير في عمل الجماعة.

ومن أهم فوائد الاندماج بين مكاتب المحاماة (ضمان استمرارية العمل والمنافسة) وذلك في ظل الاتفاقيات التي تحدث في العالم بأسره من أجل تحرير التجارة خاصة اتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس - GATS) والآثار التي ستترتب على ذلك من دخول شركات المحاماة الدولية مجال المنافسة المحلية.

وعلى سبيل المثال أشارت إحصائية أجريت في عام ٢٠٠٣م إلى أن (٩٠١) شركة محاماة توظف أكثر من (٥٠) محامياً توجد في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، و(٥٨) في كندا، و(٤٤) في بريطانيا، التي يوجد فيها أكبر شركات المحاماة في العالم وهي شركة «كليفورد شانس» التي تضم (٦٧٠٠) موظف منهم (٣٨٠٠) محام ولها سبعة وعشرون فرعاً في عشرين دولة(١)، ومع ذلك فإن شركات المحاماة في العالم تتوجه إلى الاندماج للسيطرة على أسواق الخدمات القانونية في العالم أجمع.

فالمتأمل للأهداف التي تحققها الشراكات المهنية يجد أنها تحقق صفة التعاون والجماعية التي حثَّ عليها ديننا الحنيف قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ

(١) انظر إلى هيئة تصنيف مكاتب المحاماة حول العالم - جمعية المحاماة الأمريكية وشركة كليفورد شانس.

## المحامون المجدد لهم من تاريخ ٧/٩/١٤٢٨ هـ

عبدالله بن علي بن أحمد رجب  
محمد بن مسحل بن بطي الميموني  
المطيري  
سليمان بن محمد بن عبدالكريم الريشان  
محمد بن عبدالله بن محمد السنيسي  
علي بن حمد بن عطية الله الجهني  
محمد بن مهدي بن علي بن جابر كبيبة  
أشرف بن محمد بن أحمد السراج  
عبدالله بن حسين بن عبدالله موجان  
السعدي  
وائل بن محمود بن محمد الصعيدي  
أحمد بن حمدان بن رشيد العنزي  
عبدالحكيم بن جابر بن قايد المرشدي  
السلمي  
حامد بن محمد بن حامد سراج  
زاهي بن لفي بن مطر الفقيه السلمي  
خالد بن عقيل بن سليمان العقيل  
محمد بن محمد نور بن حسن تركستاني  
خالد بن دخيل بن عبدالرحمن العبيسي  
علي بن إبراهيم بن علي اليحيى  
عمر بن حسين بن عبدالله موجان  
محمد بن عبدالكريم بن محمد القشعبي  
إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم مرحومي  
عمر فاروق بن عبدالله بن حكمت مسلاتي  
محمد بن صالح بن مناع الوادعي  
حسام بن صلاح بن إبراهيم الحجيلان  
خالد بن سامي بن راشد أبو راشد  
عمار بن يوسف بن هاشم نحاس  
وليد بن فؤاد بن حسن دحلان  
سعود بن عواد بن عبدالله الحجيلي  
عبدالله بن محمد بن عبدالله العقلاء  
عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزیز العمارة  
وليد بن محمد بن إبراهيم الحمزة

الشهراني  
خالد بن حسن بن عمر منصور الحازمي  
خالد بن شديد بن جابر السريحي  
الحرابي  
عدنان بن إبراهيم بن عبدالغني ميره  
محمد بن علي بن محمد أبو مالك  
عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد أبانمي  
محمد بن عبدالله بن محمد آل ثنيان  
محمد حسن بن عبدالله بن زين الدين  
سراوق  
دخيل الله بن رداد بن جابر الجدعاني  
صالح بن عبدالعزیز بن فهد التويجري  
عبدالعزيز بن فهد بن عبدالله الصالح  
سليمان بن محمد بن عبدالله الداود  
طارق بن حمود بن يحيى الغامدي  
عبدالله بن مرعي بن مبارك بن محفوظ  
أحمد بن محمد بن مظهر حسين مظهر  
محمد بن موسي بن عبدالله الحماذ  
عزام بن فيصل بن إبراهيم خوج  
واصف بن نصار بن حزام السعدون  
باسم بن عبدالله بن عبدالرحمن عالم  
أسامة بن أحمد بن محمد الرفاعي  
أسامة بن إبراهيم بن حمود النامي  
خليل بن إبراهيم بن حمود النامي  
عدنان بن عبدالعزیز بن محمد الخراشي  
إبراهيم بن سليمان بن محمد المهوس  
أسامة بن محمد جميل بن أحمد بن  
محمود أحمد  
عبدالله بن عوض بن فلاح الجبردي  
سعد بن ذعار بن سعد الدوسري  
محمد بن عبدالله بن شنين السالمي  
محمد بن حمد بن عبدالرحمن الصعيب  
إبراهيم بن عبدالله بن شعف المطوع

إبراهيم بن عبدالعزیز  
بن عبدالله الغصن  
صالح بن محمد بن سليمان  
الخضر  
عبدالحكيم بن عبدالرحمن بن محمد  
الشعبي  
هاني بن أحمد بن حميد الصقير القرشي  
محمد بن عبدالله بن إبراهيم الزكري  
أحمد بن زكي بن أحمد سليم  
هاني بن مصطفى بن عبدالغفور مير  
عبدالرحمن بن عثمان بن محمد العربي  
عبداللطيف بن إبراهيم بن عواد العواد  
طلال بن نايف بن ديبان المخلفي الحرابي  
نمر بن محمد بن إبراهيم الحميداني  
يحيى بن عبدالله بن محمد نادر  
عبدالله بن عبدالعزیز بن عبدالرحمن  
الشتري  
محمد بن سليمان بن محمد الجربوع  
محمد بن مهدي بن علي بن جابر كبيبة  
فاروق بن سعد بن معوض الصاعدي  
الحرابي  
محمد بن فالح بن حسن حجاج  
حسان بن عبدالله بن أحمد دحلان  
عبدالعزيز بن محمد بن عبدالرحمن  
القاسم  
عياد بن ضيف الله بن عياد الدلبحي  
العتيبي  
عبدالله بن محمد نيازي بن مراد مراد  
حامد بن بكر بن دنيا فلاته  
فيصل بن عبدالله بن علي الفوزان  
محمد بن محمد بن جابر نادر  
عبدالله بن محمد بن علي بن دوس  
خالد بن سعيد بن محمد آل سرح

محمد بن عبدالرحمن بن محمد الرافعي	محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز الشبيلي	الشريف
خالد بن أحمد بن عبدالحكيم عثمان	فهد بن سلطان بن عبدالله المناحي	خالد بن عبداللطيف بن محمد الصالح
بسام بن أديب بن القاسم الناصر	إبراهيم بن عبدالله بن أحمد البراهيم	مازن بن علي بن عبيد الله آل ضيف الله
محمد بن ضميان بن ذياب السبيعي	طلال بن محمد طاهر بن مصطفى سقا	الغامدي
العنزي	حسن بن عمر بن سليمان منصور	محمد بن صالح بن محمد جراد الغامدي
طارق بن عبدالله بن عبدالرحمن العيدان	الحازمي	ناصر بن علي بن موسى كدسه
ياسر بن بكر بن أحمد قرزاز	ياسر بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن	ياسر بن جميل بن محمد موسى خوجه
عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله الفلاج	المحيميد	عبدالله بن صالح بن مزيد ملافخ
حسام بن طلال بن أمين غزاوي	شاهر بن شرف بن عبدالله البركاتي	العتيبي

## المحامون المصرح لهم من تاريخ ١٤٢٨/٩/٧هـ

شائع بن عامر بن عبدالله الأصقح	عيسى بن عبدالعزيز بن عيسى الشامخ
ماجد بن علي بن سلمان بن طالب	أحمد بن حايق بن نمش العريفي الظفيري
عمار بن عبدالله بن صديق جستنيه	سعود بن محمد علي بن خالد الشواف
فيصل بن عادل بن كامل أبو خلف	علاء بن عبدالحميد بن عبدالرؤوف ناجي
عبدالعزیز بن سعد بن علي التويم	صالح بن محمد بن صالح السديس
منير بن محمد سعيد بن محمد نور جمجوم	مخلد بن طلق بن زنيفر الوديثاني
عبدالله بن عابد بن عيسى المالكي	عبدالرحمن بن منسي بن عبدالله الكتاني الزهراني
مشعل بن عبدالله بن ساري الروقي	وائل بن سليمان بن إبراهيم جوهري
فهد بن سعد بن محمد الداوود	خالد بن سليمان بن عبدالرحمن الراضي
فهد بن محمد بن ناصر النعماني	ناصر بن فائز بن محمد المدرع
حاشم بن مكمن بن سلمان الهرجاف الشراري	مسفر بن محمد بن إبراهيم البشر
ماجد بن منير بن سلطان السهلي	محمد بن سعيد بن علي بن حمضان
خظران بن مسفر بن سويلم آل حبان الزهراني	مشاري بن سعود بن سعد أبو تيبوس المطيري
صالح بن عواد بن خلوي العنزي	محمد بن عوض بن كليب الغبني المطيري
أحمد بن مشيب بن أحمد عطيف	د. محمد بن صالح بن صالح الصالح
محمد بن سعيد بن محمد الصومالي	عسير بن سعيد بن ناصر آل عسير القرني
محمد بن علي بن حسين بندقجي	حسين بن عايض بن فيصل الراجحي البقمي
عبدالله بن ناصر بن حسن المحارب	نيف بن عبدالعزيز بن نيف أبو رمية المطيري
أحمد بن إبراهيم بن عبدالله آل علي المدخلي	متصور بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز السماري
سعيد بن محمد بن علي دشنان القحطاني	هاني بن يوسف بن حمزة برزنجي
سليمان بن صالح بن عبدالله الخميس	عبدالوهاب بن محمد بن علي آل عيسى
نايف بن سعيد بن عيسى المضحوي الزهراني	عبدالله بن علي بن فضل آل واطي الغامدي
خالد بن محمد بن عبدالله الخضرة	خالد بن محمد بن عبدالعزيز العبدالكريم
شيكشي بن محمد بن صالح رضوان	عيد بن منصور بن دويحان الدلبحي العتيبي
حسن بن عبدالرحمن بن عبدالله آل الشيخ	د. محمد بن حمد بن محمد المنيع
يوسف بن عبدالرحمن بن ناصر الرشيد	ناصر بن عبدالعزيز بن علي الطلاسي



## سؤال وجواب

### ترك السير في الخصومة وتبعاته

❖ وكلت محامياً متابعة قضية لدى المحكمة وبعد فترة تبين أن الوكيل ترك السير في الخصومة، فهل تنقطع الخصومة بذلك وما مدى تحمل تبعات تركه؟ وما الإجراء المتبع في إعادة سير القضية في حال شطبها؟

- الخصومة لا تنقطع بانتهاء الوكالة سواء توفي الوكيل أم اعتزل عن الخصومة أو عزله الموكل كما نص على ذلك في المادة (٨٤) من نظام المرافعات الشرعية.. «على أن سير الخصومة لا ينقطع بانتهاء الوكالة»، بل تستمر الخصومة في إجراءاتها ولا تتوقف، وتمنح المحكمة أجلاً مناسباً للموكل إذا كان قد بادر بتعيين وكيل جديد خلال الخمسة عشر يوماً من تاريخ اليوم التالي لانتهاء الوكالة السابقة، لإقامة وكيل آخر أو مباشرة الدعوى بنفسه، وللقاضي منح الأصيل أو وكيله مهلة مناسبة إن طلبها للإلمام بالقضية.

أما الإجراء المتبع في إعادة سير القضية بعد شطبها فقد نص نظام المرافعات الشرعية في مادته (٥٣) على أنه «إذا غاب المدعي عن جلسة من جلسات المحاكمة ولم يتقدم بعذر تقبله المحكمة تشطب الدعوى وله بعد ذلك أن يطلب استمرار النظر فيها حسب الأحوال، وفي هذه الحالة تحدد المحكمة جلسة لنظرها وتبلغ بذلك المدعي عليه، فإذا غاب المدعي ولم يتقدم بعذر تقبله المحكمة تشطب الدعوى ولا تسمع بعد ذلك إلا بقرار يصدره مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة.

وجاء في اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات (٦/٥٣): لا يؤثر شطب القضية على إجراءاتها السابقة، بل يبني على ما سبق ضبطه فيها متى أعيد السير فيها.

وأما عن استفسار السائل عن مدى تحمل المحامي لتبعات تركه السير في الخصومة؟

فقد نص نظام المحاماة في (مادته الحادية عشرة) على المحامي مزاوله مهنته وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها، واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وجاء في اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة (٥/١١): على المحامي أن يتجنب كل ما من شأنه تأخير الفصل في القضية أو الإخلال بسير العدالة.

وجاء في نظام المحاماة المادة (٢٣) ما نصه: «كما لا يجوز له - أي المحامي - بدون سبب مشروع أن يتخلى عما وكل عليه قبل انتهاء الدعوى» ويقصد بانتهاء الدعوى صدور حكم مكتسب للقطعية في القضية أي كان نوعها ما لم يتفقا على خلاف ذلك، وإن تخلى عما وكل عليه بسبب مشروع فإنه يبلغ موكله بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أو يبلغ الجهة ناظرة القضية بطلب يقدم منه لها ويتم قيده لديها وما عدا ذلك يعتبر مخالفاً وقد كفل نظام المحاماة في مادته التاسعة والعشرين محاسبة أي محام يخالف أحكام هذا النظام أو لائحته التنفيذية أو يخل بواجباته المهنية أو يرتكب عملاً يخل بشرف المهنة بأحد العقوبات المنصوص عليها في النظام وذلك مع عدم الإخلال بدعوى التعويض لمن لحقه ضرر أو أي دعوى أخرى، وذلك بالتقدم على وزارة العدل لجنة تأديب المحامين.

قسم تطوير المهنة